العدد (1722) السنة السابعة - السبت (13) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أزمة البطاقة التموينية ..

وعود متأخرة بتحسين مفرداتها والمواطنون يعتبرونها بالونات انتخابية !

بغداد / سها الشيخلي
تصوير : سعدالله الخالدي

عندما اطل وزير التجارة على المشاهدين في خلال برنامج (التجارة والناس) من احدى الفضائيات استبشرت خيرا جارتي ام محمد معلقة: بالتاكيد سيخبرنا وزير التجارة عن زيادة في مفردات البطاقة التموينية بعد انحسارها ، كما سيخبرنا ايضا عن النوعية الجيدة التي ستعتمدها الوزارة في تعزيز البطاقة .. وصدق حدس ام محمد فقد عمد وزير التجارة صفاء الدين الصافي الى كيل الوعود للمواطنين وبدون حساب واعدا اياهم باكثر من ١١ مادة تموينية من النوع الجيد.

وكلاء ومواطنون يتحدثون

في مبنى وزارة التجارة وفي صالة الانتظار تحدث الينا عدد من وكلاء البطاقة التموينية وبعض المواطنين في مناطق مختلفة من العاصمة بغداد ومن المحافظات ايضا عن همومهم المستديمة مع البطاقة التموينية ومفرداتها .يقول الوكيل خضير علوان من محافظة البصرة: ان مركز المحافظة لم يشهد توزيع مفردات البطاقة التموينية منذ ستة اشهر وان المواطن قد نسي شيئا اسمه البطاقة التموينية ! وقد جاء الى مبنى الوزارة لهذا الغرض ، فيما قال الوكيل طارق هاشم القادم من محافظة ديالى : ان البطاقة التموينية للمحافظة قد غابت عنها اهم المفردات وهي السكر والطحين ، كما اكد مواطن من محافظة الانبار: ان المدينة قد نسيت شيئا اسمه البطاقة التموينية أو مفرداتها ، فمنذ اشهر عدة لم يتم توزيع مفردات البطاقة ولا يعرف المواطنون السبب في ذلك . اما الوكيل عبد الزهرة حسين من مدينة الصدر فأكد،انه دائما محرج امام اهل الحي الذي يتعامل معهم من خلال توزيعه مفردات البطاقة التموينة ذلك لان توزيع تلك البطاقة لا يتم وفق الاصول المتبعة فتأخير الاستلام مشكلة بلا حل فضلا عن رداءة تلك المفردات ومنها الشاي والسكر والمنظفات التي اختفت منذ زمن بعيد واغلب المواطنين يشككون في ذمة الوكيل محمليه تبعية رداءة المفردات باستبدالها قبل التوزيع او حتى بيعها وعدم توزيعها ، واشارت وكيلة من منطقة الاعظمية (ام فاروق) : ان المواطنين في حالة احتجاج دائم ذلك لان البطاقة لا تحوي سوى مادة او مادتين فقط وفي احسن الحالات ثلاث مواد ويرون ان الوكلاء يتحملون السبب في قلة المواد الموزعة ،وتؤكد ام فاروق ان قلة التوزيع وراء ارتفاع اسعار بعض المواد التموينية ومنها السكر مثلا الذي ارتفع سعره الى الف ونصف دينار وانه من المواد التي لا غنى عنها للعائلة العراقية بكل مستوياتها بما فيها العائلة الفقيرة وتزداد الحاجة للسكر في فصل الشتاء عادة .ومن منطقة المنصور اشارت الوكيلة افتخار الى ان بعض المواطنين لا يراجعون الوكيل لمدة طويلة بعد ان فقدوا الامل في الحصول على المفردات كاملة وبعد ان فقدت البطاقة التموينية مصداقيتها بالالتزام بموعد محدد في التوزيع . وتؤكد الوكيلة احلام من منطقة بغداد الجديدة ان البطاقة التموينية أصبحت تشكل عبئا كبيرا على الوكيل وعليها هي بالذات حيث صارت ترافقها مشاكل عديدة ومضار اكثر من المنافع ، وتقول ان مشادات وصراخ تحدث دائماعند كل توزيع للمواد التموينية .ويشير الوكيل ابو سامر من منطقة الشعب الى ان امانة الوكيل دائما موضع شك، فهو في نظر البعض مختلس يتلاعب بالأوزان كما يتلاعب في نوعية المادة المجهزة من قبل وزارة التجارة وخاصة مادة الطحين فهناك من يتهمنا بسرقة في الوزن ، وهنا قال احد المواطنين الذي كان يتابع حديثنا في الوزارة ان الاختلاس امر وارد لدى بعض الوكلاء والا ما نشرت وسائل الاعلام عن وكيل سرق ٨٥٠٠ كيس من الطحين ، وتساءلت احدى المواطنات القادمات من محافظة نينوى وهي وكيلة لتوزيع الحصة التموينية : لماذا لا يتم فصل كل محافظة ويتولى مجلس المحافظة استيراد وتوزيع المفردات بمعزل عن العاصمة واعتماد مبالغ خاصة بالاستيراد وعقد صفقات الاستيراد من خلال شركات معروفة من اجل حصول المواطن على نوعية جيدة للمفردات مع ثبوت مواعيد التوزيع

مقترحات ونوعيات

اقترح علينا احد المواطنين استبدال الحصة بمبلغ محدد من المال يتم توزيعه على افراد الاسرة لوضع حد للسرقات والتلاعب والتوزيع وسوء نوعية المفردات الموزعة ، الا أن هناك من اعترض من المواطنين الذين اكدوا ان هذا الاجراء (استبدال المفردات بمبلغ من المال) سيعمد على رفع اسعار المواد الغذائية التي تتضمنها البطاقة التموينية . وعن نوعية المواد الموزعة قالت مواطنة انها من السوء بحيث يجد المواطن ان البقوليات التي توزع وتحديدا في شهر رمضان فقط كانت اغلبها او جميعها رديئة وتالفة ومتعفنة وان العدس الذي يحتاجه الصائم عبارة عن كيس من (التراب والشوائب وقليل من العدس الرديء) وان الطحين الابيض لا يوزع في موعده ، وان المنظفات بكل انواعها متوقفة عن التوزيع وكذلك حليب الا طفال وان السكر لم يوزع منذ اشهر ما أدى إلى ارتفاع سعر السكر . وشكت مواطنة من منطقة الشعب ان الوكيل يستوفي منهم مبالغ اكثر مما هي محددة بحجة اجور النقل ويتحجج من ان الوزارة تطالبهم باجور النقل عند ارسال المفردات فيما قالت سيدة اخرى ان توزيع مادة الصابون بعد انقطاع دام اشهر الا انها غير جيدة وصغيرة الحجم . فيما قالت مواطنة اخرى :ان مادتي الطحين والرز اللتين وزعتا كانتا غير صالحتين للاستهلاك البشري حيث كثرت (الديدان) في الطحين و(القمل) في مادة الرز، وقال المعلم المتقاعد (ابو رياض) ان البطاقة التموينية كانت تسمى سلة الغذاء للمواطنين عندما كانت تحتوي على كل ما تحتاجه الاسرة في غذائها ، لكننا نجدها الان فارغة اما استبدالها بالنقود فيرى ابو رياض ان ذلك الاجراء سوف يعمل على رفع اسعار المواد الغذائية وخاصة رغيف الخبز الذي هو بحد ذاته الان مرتفع السعر رغم الدعم الحكومي له ، و احتج المهندس ابو فرح الذي يعمل في وزارة الكهرباء على رفع البطاقة عن الموظف الذي يتقاضى راتبا قدره مليون ونصف مع العلم ان نصف ذلك الراتب هو مخصصات نقل وزوجية وخطورة وهي غير ثابتة ولا يمكن احتسابها من ضمن الراتب وكان من الاجدر ان يتم احتساب الراتب الاسمي للموظف فانا مثلا اتقاضى راتبا قدره ٧٥٠ الف دينار فقط مخصصات.

البطاقة والا نتخابات

ونعود الى حديث وزير التجارة عبر الشاشة الصغيرة والذي اكد فيه ان البطاقة سوف تشهد تحسنا كبير وقد اثار ذلك التصريح ردود فعل متباينة بين المواطنين فمنهم من وصف التصريح بانه دعاية انتخابية تريد وزارة التجارة من خلالها تحسين صورتها القاتمة امام المواطنين بعد فضائح الاختلاسات التي اطاحت بالوزير السابق فلاح السوداني رغم كل المحاولات في ابعاده عن الشبهات الا ان الادلة الكثيرة ضده كانت السبب في عزله عن منصبه ، فيما لم يشكك البعض في صحة ما اورده الوزير من تحسن سوف يطرا على البطاقة التموينية مستندا إلى زيادة التخصيصات المالية لموازنة العام الحالي ، وهناك من يذهب الى الانتظار في ذلك التحسن الموعود عسى ولعل تصدق الوزارة في وعودها !

٦ ملايين بطاقة أسرية

يقول مدير عام دائرة التموين والتخطيط في وزارة التجارة رياض فاخر الهاشمي : ان عدد البطاقات التي توزع سنويا في العاصمة والمحافظات يبلغ عددها ٦ ملايين بطاقة اسرية اما اعتبا ر البطاقة كجزء من الوثائق الثبوتية ذلك لانها سنوية ويجري التحديث فيها بالنسبة لافراد الاسرة من حيث الوفيات والولادات والانشطار العائلي والسفر والهجرة بين المدن ، اما مقترح استبدالها بمبالغ من المال تساوي قيمتها فهذا الاقتراح سبق وان شاركت فيه وزارة المالية والجهاز المركزي للاحصاء الذي قام بمسح عام للسكان وكانت النتيجة ان ٩٦٪ من السكان يريدون الابقاء على البطاقة كما هي ، ولدينا ٧ مراكز تموينية تقوم بكل ما يتعلق بالبطاقة من حيث توزيعها او استبدالها او تعويضها في حالة ضياعها واذا ما وجدنا ان زخما في العمل يتم شطر المركز الى اكثر من واحد كما حصل الشطر في مراكز الراشدية والحسينية و عن البطاقة الوقودية التي لم يستلمها البعض من المواطنين اجاب الهاشمي : ان الدائرة قد اعدت ووزعت ٢٠ الف بطاقة وقودية في بغداد لوحدها حيث لم توزع تلك البطاقة على المحافظات كونها لا تعاني من شحة الوقود ، اما عن نوعية وكمية مفردات البطاقة فقد اكد الهاشمي :ان المواطن على حق وان لدينا مؤشرات لزيادة وتحسين تلك المواد وان كان ذلك من اختصاص الشركة العامة للمواد الغذائية ، وطالب الهاشمي المواطن بمساعدة الوزارة في كشف التلاعبات التي تحصل من قبل الوكيل وقال :

- لدينا ٥٥ الف وكيل للمواد الغذائية ومن الصعوبة السيطرة على هذا العدد لكننا مع ذلك عندما تردنا شكاوى من المواطن ونتاكد منها نسحب الوكالة من الوكيل مع العلم ان لدينا شروطا خاصة بالوكيل منها :

١- ان يكون متفرغا للتوزيع فقط وان لا يكون لدية محل غذائي واذا كان لديه فيجب ان لا يكون في نفس مكان التوزيع بل في مكان منفصل عنه .

٢- ان يمتلك عقدا لايجار المحل

ونحن نتابع الوكلاء دوما عن طريق دائرة الرقابة التجارية ومكتب المفتش العام ونقوم بسحب الوكالة من المخالفين في حالة وجود اي خطأ وسنقوم في هذا العام وفي مطلع شهر اذار القادم بتوزيع البطاقة التموينية لمدة سنتين حيث ستشمل عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ وعن حق المواطن المهجر والمسافروذوي الكفاءات العائدين للوطن الحصول على البطاقة التموينية قال الهاشمي :ان الدائرة من خلال مراكزها العديدة تقوم بتسهيل كافة الاجراءات في حصول مثل هؤلاء المواطنين على البطاقة التموينية ، وعن صلاحية تلك المواد للاستهلاك البشري وعدم تعرضها للتلف اوضح

معروضة للبيع

متى تصل

وأكد مدير الشركة العامة للمواد الغذائية رعد فارس الماس ،ما جاء بحديث وزير التجارة وكالة من تحسن في مفردات البطاقة التموينية في الاشهر القادمة مو ضحا انها تشمل المواد التالية :الطحين ، الرز ، الدهن ، الزيوت ، السكر ، الشاي ، الحليب للصغار ، الحليب للكبار ، البقوليات الصابون ، المنظفات واوضح الماس : بتاريخ ٣٠/ ١٢ المنصرم تم التعاقد مع بعض الشركات لاستيراد الشاي والسكر الذي سيصل قريبا وهو الان في ميناء ام قصر وقد اجرينا عليه الفحوصات المختبرية ووجدناه صالحا للاستخدام وسوف يوزع في غضون ايام معدودة ، وعن الشركات التي تتعامل معها الشركة قال الماس: في الغالب شركات محلية فنحن نتعامل مع الشركة العامة للزيوت النباتية التي تنتج الصابون والزيوت النباتية وهي من النوع الجيد ، وعن العبوات التي اقترح المواطنون ان تكون صغيرة لتلافي فصل مادة الحليب او الشاي اوضح الماس ان الشاي تم استيراده بعبوات (٢٠٠ غرام – ٤٠٠غرام –٦٠٠غرام –٨٠٠غرام –١٠٠٠غرام) وعن نوعية بقية المواد اشار الى ان الشركة لا تستورد الا المواد الجيدة ومن مناشئ عالمية ، فمثلا الشاي لا يمكن ان يستورد الا من اندونسيا ، وحمل الوكلاء التلاعب بنوعية المواد الموزعة حيث يمكن استبدالها من قبل بعضهم. وعن غياب اكثر المفردات في الوقت الحاضر اجاب الماس : ان المواد ستشهد الاستقرار قريبا اضافة للنوعية الجيدة .

تأكيد تصريحات

: ان كافة المواد خاضعة للفحص المختبري لدى الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية .

الرشوة.. يتقبلها الموظف ويغذيها المواطن

كربلاء / المدى

قال بعصبية ظاهرة في تجاعيد وجهه..كيف لموظف راتبه أصبح مئات الآلاف وما زال يمد يده بسهولة ليأخذ أموالا؟ثم تساءل بعصبية ظاهرة؟ ألا يصلي!! ماذا يقول لربه وهو يعطل انجاز المعاملة من أجل سحت حرام؟ ثم راح يسرد حكايته لكل من هو جالس في مقهى شعبي صغير وهو يطلق حسراته..المشكلة إنني رايته يصلي ثم يعود وقد صلبني من الساعة الثامنة صباحا وبعد الصلاة ناولته ٢٥ ألف دينار فأنجزت المعاملة.

ربما يكون هذا الرجل واحدا من عدة آلاف من المواطنين الذين يراجعون الدوائر الحكومية التي تفشت فيها الرشوة حتى باتت جميع دوائرنا تشكو منها على الرغم من إنها لم تشمل جميع الموظفين بل والحقيقة تقال أن الأكثرية هي النظيفة ولكن هؤلاء المرتشين هم في الواجهة..هكذا علق احد الأدباء ويضيف.. الرشوة ليست مرضا بل ليست لها علاقة بالدين أو التربية أو الثقافة قد يكون المرتشي حاملا كل هذه القنوات إلا أنها طبيعة إنسانية تجعله ينسى كل شيء وينتبه لسيل اللعاب النازل أمام مشهد الأموال.

قصص

ربما لا يحتاج المرء إلى قصص أو شهادات عن أية دائرة خالية من الرشوة بدلا من السؤال عن ما هي الجائرة التي يأخذ بعض موظفيها الرشوة معادلة أصبحت مقلوبة.

احد الصحفيين وقد رفض الإفصاح عن اسمه لان معاملته لم تنجز بعد قال..النفس البشرية أمارة بالسوء نعم لي معاملة تغيير طابو وانجاز معاملة إجازة البناء صدقني رأيت. نحوم الظهر ليس من الرشوة فحسب بل من الإجراءات الروتينية التي تصاحب هكذا معاملات وهي بالتأكيد مجال أرحب لتفشي الرشوة لان الإجراءات المتبعة ..ويضيف ..منذ ثلاثة أشهر وأنا أدور بين الدوائر المختلفة من اجل الحصول على إجازة بناء وتخيل وأنا الصحفي الذي يعرفني هذا الموظف وذاك المدير

عادل الموسوي

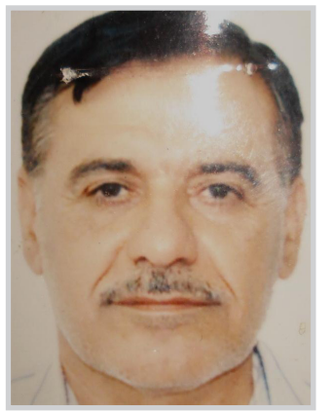

فاضل الشمري

لاقيت ما لاقيت من الصعوبة التي اضطرتني إلى دفع الرشوة..مشيرا إلى إن المصيبة في الأمر إن الذي يأخذ الرشوة امرأة شابة ومعها ثلاثة من الموظفين.

المواطن حسين الاسدي قال..نعم أنا دفعت رشوة وليس لمرة واحدة بل كل ما كانت لي معاملة وفي دوائر عديدة وادفعها لان الإجراءات الروتينية صعبة وعلي الانتظار حتى تنجز هذه الإجراءات أو الانتظار ساعات طويلة إن لم تكن أياما وهناك موظفين يقولون بصراحة إن الإجراءات صعبة ولكن نحن يمكن أن (نمشي) المعاملة وهذا يعني دفع رشوة والمواطن يريد انجاز المعاملة بوقت قصير لأنها لا تعني انتهاء كل شيء بل عليه أن يبدأ بانجاز معاملة أخرى وهكذا فالرشوة هي الطريق الأقصر لانجاز المعاملات في دوائر الدولة.

موظفون وتعليل الرشوة

ليس من السهل الحصول على موظف يعرف بأنه يأخذ رشوة حتى لو كنت أنت دافعها له مباشرة دون وسيط لان الكثير منهم يعتبرها هدية أو انه ينسى ويتناسى انه اخذ رشوة وكأنه يقنع نفسه ببراءته..ولكن هناك على الجانب الآخر من أفصح بالأسباب وقال احدهم بعدان اطمأن بعدم ذكر اسمه..بربك كيف لا تريدني أن أأخذ الرشوة والموظف الذي يقبض الرشوة والجهة الرقابية وكذلك الجهة الإدارية المشرفة على عمل الموظف وبكل تأكيد هناك إجراءات وهناك ثقافة ما زالت موجودة منذ زمن وهي إن كل شيء يمشي بالمال..ففي عنصر المواطن نجد ثلاثة محاور المحور الأول هو إن لديه شعورا غالبا إن عمله أو معاملته لا تنجز إلا من خلال دفع رشوة والمحور الثاني إن المواطن ليس له وقت كاف لمتابعة إجراءات إنهاء المعاملة يضاف له الروتين الإداري فيضطر إلى دفع الرشوة أما المحور الثالث فهو أن هناك جهات قانونية تستطيع تمشية المعاملات من خلال الرشوة وهذه منطقة رخوة تحقق له ما تريد. أما عنصر الموظف فله ثلاثة محاور أيضا الأول كثرة أعماله فيبدأ بالانتقاء والمفاضلة بين المعاملات والأشخاص لانجاز ما يمكن انجازه وسط الزحام وهذا سيخلف ازدحاما أيضا قابلا لتحوله إلى رشوة يضاف لها قلة معلومات المواطن في الجانب الإداري أو مستلزمات المعاملة فيستغلها الموظف من اجل الرشوة.أما المحور الثاني فهو حاجته للمال من خلال قلة الراتب في الزمن السابق وتهافته على التغير في الزمن الجديد فتحولت الرشوة إلى مرض مستمر أو عاهة مستديمة أما المحور الثالث فهو قلة خبرة الموظف وكفاءته أو انه في مكان غير مكانه ويضاف له محور رابع هو الاجتهادات في السياق الإداري الذي تمر به المعاملة ما يؤدي إلى اجتهادات اخرى تؤدي بدورها إلى عرقلة المعاملة

×ربما هذه تفصيلات مهمة يمكن لها أن توضح أسباب المواطن ولكن ما المحاور التي تدخل في الجانب الرقابي الذي يفترض أن يكون هو صاحب السلطة في الحد من الرشوة؟

- الجهة الرقابية لها ثلاثة محاور أيضا المحور الأول قد يكون من الموظف أو المواطن لأنه صاحب سلطة رقابية أثناء تمشية المعاملة والمحور الثاني تهاون الجهة الرقابية في حالة كشف حالة رشوة لدى هذا الموظف أو ذاك وكذلك كشفه من هذا المواطن أو ذاك ومسؤوليته يجب أن تكون على الطرفين إلا انه قد يغض الطرف عن الاثنين الموظف المرتشي والمواطن الذي يدفع الرشوة أما المحور الثالث فهو ضعف الجهات الرقابية ذاتها وعدم معرفتها بالسياقات والأوامر الإدارية وكذلك ضعف الكفاءة والمكان غير المناسب لرجل ليس رقابي مما يولد عدم إمكانية كشف الخطأ ومعالجته والتي قد يستغلها لموظف المرتشي وكذلك المواطن الذي ليس لديه الوقت لمتابعة انجاز المعاملة

تداخل العناصر

× هناك عنصر مهم جدا وهو العنصر الإداري لان الموظف والمواطن لا يعملان لوحدهما بل هناك جهة إدارية توقع وتتابع على العكس من الجهة الرقابية هل هذا العنصر يساهم في تنامي الرشوة؟

- بكل تأكيد هي مجموعة عناصر متداخلة لا يمكن لواحدة أن تكون في مكان آخر هي ما يشبه الحلقة المتصلة ففي هذا العنصر الذي هو مهم بكل تأكيد هناك محاور أيضا الأول ضعف كفاءة المدير المباشر وكلك محور زيادة مسؤولياته وكثرة الموظفين في القسم الواحد أو الدائرة الواحدة وأيضا محور تداخل الجهد السياسي مع الجهد الإداري في تنصيب الإدارات وهذه كلها تولد ضعفا في الإدارة العلمية والأكاديمية والاختصاصية

×ألا توجد معالجات يمكن لها أن تساهم وهل بدأتم بهذه المعالجة؟

- أولا المعالجة لا تأتي من رئيس مباشر أو مدير بل هي سلسلة طويلة تبدى من الأعلى إلى الأسفل لكي تكون المعالجة ولكن ما نطرحه كتحصيل ونتيجة لأننا نريد أن نصل إلى زمن لا يعاني فيه المواطن من تعب انجاز معاملة إذا ما بسطنا الإجراءات ولذلك فان المعالجات تبدى من خلال التناغم ما بين الصلاحية والمسؤولية في الإدارات بكل مستوياتها والفصل بين السياسة والإدارة في تكليف المناصب واختصار الروتين والحلقات الزائدة وتفعيل قانون المحاسبة والياء أهمية لانتخاب العناصر الرقابية بحيث تؤدي واجبها الرقابي على كافة العناصر الموظف والمواطن والإدارة بالإضافة إلى تقليل الأعباء الإدارية على الإدارة وكذلك الموظفين

×ولكن اعتقد إن هناك عناصر أخرى للرشوة إلا وهي المجتمع هل يمكن لنا أن نصل إلى ثقافة خاصة في هذا الاتجاه؟

- بكل تأكيد هناك عناصر اجتماعية مهمة فليس كل الموظفين مرتشين وليس كل المواطنين يدفعون رشا وأيضا ليس من المعقول إن كل معاملة لا تمشي إلا بدفع المال هذه معادلة خاطئة ولكن نحن ناقشنا الأسباب والتي من بينها والتي يمكن أن نضيفها هو تداخل الصلاحيات وتحديد المسؤوليات وخاصة في المجال التنفيذي للدائرة الواحدة وأيضا هناك حلول منها التقليل قدر الإمكان من احتكاكا المواطن بالموظف وتمشية المعاملة من قبل الدائرة وليس من قبل المواطن وأنا هناك اقترح لتحقيق هذا الهدف هو الوصول إلى مرحلة الحكومة الالكترونية وإعطاء الإدارات سقفا زمنيا محدد الانجاز المعاملات والشفافية في سلوك المسارات الوظيفية بالإضافة إلى إشراك الإعلام في حملة التوعية.

الرشوة تعريف وأسباب ومعالجات

أردنا أن نحصل على تعريف يجمع متناقضات أو أسباب وأسماء الرشوة فوجدنا التدريسي في كلية التربية بجامعة كربلاء فاضل عبيد حسون الشمري الذي قال:

- الفرد في أي مجتمع أو زمان يتصف بسلوكيات محددة منطلقة من أسس وقيم دينية واجتماعية وان هذه السلوكيات تعكس التكوين التربوي والنفسي له عبر الزمن لذا نجد في كثير من الأحيان إن المواطن قد يتأثر بالتربية الأسرية والأكاديمية التربوية أكثر أو اقل من أن يتأثر بالمحيط الخارجي وبمعطيات المرحلة وبالظروف المعيشية ووسائل الإعلام المختلفة مع الأخذ بنظر الاعتبار وجود القيم والتقاليد ونظام الدولة بما يتضمن من قوانين توجيهية أو توضيحية أو عقابية. من هذا نستنتج إن التعريف ينعكس على أن الفرد يكون أسير الحاجة التي تجعله أحيانا يعيش في حالة من الاضطراب النفسي في الحصول عليها بشكل منطقي أو غير منطقي ما يجعله في حالة صراع وتحايل على القانون مع الأخذ بنظر الاعتبار خلق المبررات التي يراها مقنعة بذلك.

×ولكن ما الذي يدفع المواطن إلى أن يدفع رشوة وما الذي يدفع الموظف إلى القبول بها أو وضعها شرطا لانجاز معاملة أو إنهاء عمل هو موظف من اجل انجازه؟

- هناك حركة متغيرة وهناك أحداث متلاحقة شهدها ويشهدها العراق وقد ألقت بظلالها على كاهل المواطن وولدت الكثير من الممارسات الخاطئة في شتى دوائر الدولة ومن هذه السلوكيات غير السوية والمرفوضة دينيا واجتماعيا وخلقيا وأخلاقيا هو اخذ الرشوة فلم تعد تلك ظاهرة غريبة بل أصبحت جزءا فعالا وحيويا في سياق التعاملات اليومية وقد كان للأوضاع المرتبكة والصراعات المتواصلة والحروب والعوز المادي بمختلف المصادر والمظاهر اثر كبير في تفعيل الرشوة وإبرازها كحالة موجودة ولا بد منها بالإضافة إلى غياب الرقابة ومحاسبة المتعاطين بها ما سهل انتشار هذه الظاهرة وجذب المتقبلين لها وسهولة تداولها وقلة الرقابة نسبيا.

×أمام هكذا متغيرات تكون الأسباب معلنة ولكن وإمام التربية إن كانت دينية أو اجتماعية أو أخلاقية تبقى الأسباب مجهولة لتنامي ظاهرة الرشوة هل يمكن تحديدها؟

-كما إن الناس يختلفون في أشكالهم وألوانهم ولغاتهم وأفكارهم كذلك يختلفون في أذواقهم وعواطفهم وفهمهم وتحليلهم ولذلك فان الأسباب تتبع الأهواء أو الميول والاتجاهات في تفسير الرشوة أو تحديد أسبابها ولكن مهما أخذت من صيغ وأساليب أو مقاديرا فهي محرمة ومرفوضة إلا إن الحاجة تلعب دورا أساسيا في تفعيلها وكما يقال إن الحاجة أم الاختراع وللضرورة أحكام فان متعاطي هذه الظاهرة يبيحون المحذورات ويقتنعون هم بالأسباب التي تريدهم